

ماذا لو فاز الرئيس ترمب على بايدن؟



عبد الجبار الجبوري

الموصل

انتهت الانتخابات الأمريكية، ولم تنته، الترشحات والانتقادات والتهامات، بين المرشحين ترمب-بايدن، لا بل قدم الرئيس ترمب طعناً، بأصوات جوبايدن، منتهماً دولاً ببعضها بتهاكير الأصوات، وتزوير الانتخابات، وإرسال ملايين الأصوات، إلى صناديق الاقتراع عبر البريد لصالح بايدن، وإستحباب وزارة العدل الأمريكية، لطلب حملة ترمب، بإعادة الفرز، في جميع الولايات الأمريكية، وكان في وقت سابق للانتخابات، قيام الرئيس ترمب بتعيين القاضية إيمي كوني باريت، في المحكمة العليا، وتم إعادة فرز الأصوات في خمس ولايات، ومنها جورجيا وبنسلفانيا، وفودجا، و78 بالمثل من الأصوات مزورة لصالح بايدن،

حيث أوقع ترمب المرشح بايدن في الفخ، عن طريق جعل أوراق التصويت (مائية)، غير قابلة للتزوير على الإطلاق، دون علم بايدن، والفرز مستمر وسط تصاعد عدد أصوات ترمب ببارك كبير، فهل يتكرر مشهد آل غور-بايدن، والفرز مستمر وسط تصاعد عدد أصوات ترمب ببارك كبير، فهل يتكرر مشهد آل غور-بايدن، لتحصسه المحكمة العليا والقضاء الأمريكي، ويفوز ترمب بولاية ثانية، كما فاز بوش الأمريكي -إبراني، حول مستقبل العراق، هل يكون امريكيا، أم

إيرانيا أو تخادماً، كما جرى في عهد أوباما، وهنا لابد من التذكير، أن الإستراتيجية الأمريكية، في الشرق الأوسط خاصة، والعالم عامة، لن تتغير بتغير (الرئيس)، فهو ينفذ ما يخطط له (البنّاتغون والسلي)، ولكن لكل رئيس رؤيته وأهدافه، جعل شعاره خدمة أمريكا أولاً، فالرئيس ترمب إتبع إستراتيجية قاسية متشددة ضد الخصوم والأعداء، ومنها الحصار الآسي في التاريخ لإيران، والتهديد المباشر لأوروبا، في حال عدم تنفيذ قرارات الإدارة الأمريكية، حيال إيران وسوريا وأفغانستان والصين وروسيا، وإخضاعها لسياستها الخارجية، ودعم مشروع إقامة الشرق الأوسط الكبير، وضمان أمن العراق دولياً، وفرض حصار اقتصادي خانق له، كما يحصل الطرفين، بعد تحولات وضمانات من الأمم المتحدة، بعدم قصف السفارات والقواعد من قبل الفصائل الولائية، وإذا ما فاز ترمب فسيفوز الأمر منفقحاً على حزب ولايته، ولاهدنة ضد إيران وأذرعها الولائية، في عموم

بإغتتيال رموز إيران في المنطقة بعملية المطار سليمانى - المهندس)، وتدمير معسكرات لهم في العراق وسوريا، بمشاركة الطيران الإسرائيلي، إضافة لتدمير محطات نووية إيرانية، ومحطات الطاقة ومعسكرات داخل إيران، بحرب سيبرانية، إذن إستراتيجية الرئيس ترمب، لم تنته بعد، إلا بإسقاط نظام الولي الفقيه في طهران، والذي يعتبر الراعي الأول للإرهاب في العالم حسب الرؤية الأمريكية نفسها، في المفايل، واجهت سياسته داخل العراق، حرباً عليانية من قبل الميليشيات الخارجة عن القانون، والفصائل المسلحة الولائية، وأخرج مصطفى الكاظمي، وذلك بقصف السفارة وإرغام طواقمها إلى الهروب إلى أربيل، وغلق السفارة والأعداء، ومنها الحصار الأمريكية في العراق، ما عدا قاعدة عين الأسد وحرب، وتبعها قصف الخصوم والأعداء، ومنها الحصار الآسي في التاريخ لإيران، والتهديد المباشر لأوروبا، في حال عدم تنفيذ قرارات الإدارة الأمريكية، حيال إيران وسوريا وأفغانستان والصين وروسيا، وإخضاعها لسياستها الخارجية، ودعم مشروع إقامة الشرق الأوسط الكبير، وضمان أمن العراق دولياً، وفرض حصار اقتصادي خانق له، كما يحصل الطرفين، بعد تحولات وضمانات من الأمم المتحدة، بعدم قصف السفارات والقواعد من قبل الفصائل الولائية، وإذا ما فاز ترمب فسيفوز الأمر منفقحاً على حزب ولايته، ولاهدنة ضد إيران وأذرعها الولائية، في عموم

المنطقة، أما إستراتيجية بايدن في حال الفوز فسيفوز مختلفه تماماً عن إستراتيجية ترمب، فبايدن صاحب مشروع تقسيم العراق في العراق وسوريا، فيما عرف (بمشروع بايدن)، وإعادة الاتفاق النووي إلى واجهة الأحداث، وسحب جميع القوات الأمريكية من العراق، وربما رفع جزئي للحصار عن إيران، وفتح باب الحوار، وتريض النظام الإيراني، وإجباره على التخلي عن برنامجه النووي، وجره إلى مفاوضات صعبة ومعقدة بينهما، وتخلّيه عن الميليشيات في اليمن ولبنان واليمن وفرع أسلحتها، وربما الضغط عليها، ضمن شروط رفع الحصار، وإقناعها بالتطبيع مع إسرائيل.

صولات وجولات

وفي العراق سيكون له صولات وجولات، لا سيما وهو يمتلك رؤية كاملة عنه، وتربطه علاقات واسعة مع رموز الاحتلال مما يسمّى (بالمعارضة العراقية)، وشاهدنا هولمة هؤلاء الأرقام الخيالية في يوم إستلامه الحكم في الولاية الأولى، فماذا سيعمل في ولايته الثانية، عن سياسة متشددة تجاه خصومه، وهو لم يكمل مبادئه، من حرب ضد الإرهاب، وأذرع إيران، التي تعبت في الشرق الأوسط، بوحولته إلى بؤر إرهابية منتشرة في المنطقة كلها، ومنسجمة على مقدراته، وموارده الهائلة، وهذا يتعارض تماماً، مع المصالح الإستراتيجية العليا، لأمريكا على مدى العصور، فهي تريد أن تضمن خريجان في الشرق الأوسط، أولها إقامتها مشروع إقامة الشرق الأوسط الكبير، وضمان أمن وإستقرار إسرائيل

وهل نسيتم أو نسينا طعناتكم؟

سبعين قرية عربية وتركمانية في كركوك وحدها تأخيه عن مناطق المسيحيين والشبك في سهل نينوى وأسكنوا في هذه المناطق أفراد من محافظات الإقليم وحتى من غير العراقيين ليست هذه طعنة كبرى

4- عدم سماح سلطات الإقليم للقوات المسلحة العراقية بالتواجد على اراضي الإقليم في مخالفة دستورية واضحة وكادت تحدث مواجهات بين القوات الاتحادية والديمشقية في أكثر من حادثة.

5- طعنة أخرى مؤلمة وهي تصدير نفط كركوك منذ عام 2003 وحتى 2014 ونهب عادات النفط المرسوق من قبل الحزبين الكرديين والرئيسيين دون موافقة ودون تسليم الحكومة المركزية أي مبلغ من عائدات هذا النفط

تصدير النفط

6- وطعنة أشد من قبلها تصدير نفط الإقليم خارج شركة سومو التي تتولى تصدير كل النفط العراقي ومن خلال أنبوب خاص تم مده بين الإقليم وتركيا وعدم إعطاء الحكومة الاتحادية أي مبلغ من عائدات تصديره ومع هذه الكميات من النفط المصدر حددته الأمم المتحدة للمناطق ذات الأغلبية الكردية في شمال الوطن ولم يتكفوا بهذا التمدد بل عمدوا إلى إجراء أكبر عمليات التكريد والتغيير الديموغرافي في هذه المناطق بعد أن سيطروا عليها عسكرياً وإدارياً وهجروا باقي القوميات ومصادر أراضيهن وممتلكاتهن وجرقوا أكثر من الإقليم من الموازنة العامة فقد

امتعت سلطات الإقليم من تسليم هذه العائدات وظلت تستلم حصتها من الموازنة العامة ومع كل هذه العائدات لم تسلم سلطات الإقليم رواتب موظفيها وتحمل حكومة المركز مسؤولية قطع رواتب موظفي الإقليم فابن تذهب عائدات نفط الإقليم؟

7- لم تسلم سلطات الإقليم الحكومة الاتحادية أي مبلغ من عائدات المنافذ الحدودية والمطارات والضرائب والرسوم الكمركية منذ عام 2003 أيامنا هذا طعنة أخرى الشعب العراقي عندما أقدم ساسة الإقليم وبدون موافقة الحكومة الاتحادية على إجراء استفتاء الانفصال واشركوا فيه حتى المناطق المتنازع عليها في مخالفة دستورية واضحة إنها طعنة تقسيم الوطن الواحد التي يراهن عليها بعض الساسة الكرد خدمة للمصالح الأجنبية. . .9. في مخافة دستورية وقانونية قامت سلطات الإقليم بمنح الجنسية العراقية لأكراد من سوريا وإيران وتركيا ولجبايات الانتخابية والفضائية وبدون موافقات الحكومة الاتحادية لا مثل هكذا قرار يعتبر سيادياً حصرياً للسلطات الاتحادية.

10.أولى أيامنا هذه تقوم سلطات الإقليم بسرقة وتهريب أكثر من (250 ألف) برميل يوميا من نفط كركوك والموصل ويهرب بالشاحنات إلى إيران وتركيا وتذهب عائدات النفط

وصف مسعود بزازي رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني قانون الاقتراض الذي صوت عليه مجلس النواب بأنه طعنه في الظاهر ومؤامرة من الأحزاب الشيوعية والسنية ضد الشعب الكردي مع العلم أن القانون تم التصويت عليه وفق الأسس الدستورية والقانونية فإذا كان قانوناً تم إقراره وفق الأسس القانونية والدستورية يعد طعنه في الظاهر وخروجاً عن التوافق فما حال آلاف القرارات والقوانين التي شرعتها أحزاب السلطة في كردستان وبالذات حزبا البرزاني والطائفي والتي تتجاوز الدستور العراقي والقوانين المرعية وتضرمها عرض الحائط نقول القادة الكرد والمستشارين وبعض وعاظ السلاطين من السياسيين والمحللين المستفيدين من أحزاب السلطة في كردستان الذين دافعوا عن أسياهم ففاساً مستميتاً ولم يدافعوا عن شعبهم

وصف مسعود بزازي رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني قانون الاقتراض الذي صوت عليه مجلس النواب بأنه طعنه في الظاهر ومؤامرة من الأحزاب الشيوعية والسنية ضد الشعب الكردي مع العلم أن القانون تم التصويت عليه وفق الأسس الدستورية والقانونية فإذا كان قانوناً تم إقراره وفق الأسس القانونية والدستورية يعد طعنه في الظاهر وخروجاً عن التوافق فما حال آلاف القرارات والقوانين التي شرعتها أحزاب السلطة في كردستان وبالذات حزبا البرزاني والطائفي والتي تتجاوز الدستور العراقي والقوانين المرعية وتضرمها عرض الحائط نقول القادة الكرد والمستشارين وبعض وعاظ السلاطين من السياسيين والمحللين المستفيدين من أحزاب السلطة في كردستان الذين دافعوا عن أسياهم ففاساً مستميتاً ولم يدافعوا عن شعبهم

سامي الزبيدي

بولندا

الكردية وعن الشعب العراقي الذي نهب هؤلاء الساسة أمواله وثرواته وحولوها إلى أرصدة في بنوك العديد من دول الغرب والشرق الأوسط وشركات في مختلف دول العالم وتركوا شعبهم بين الفقر والجوع والأمراض نقول للساسة الكرد ولن يدافع عنهم تذكروا طعناتكم ومن هي أشد على أبناء الشعب العراقي بمختلف قومياته وأديانه ومذاهبه طعناتكم أم قرار مجلس النواب الدستوري وعلى سبيل المثال :

1- تمنع الأحزاب الكردية الرئيسية إنشاء شعبنا من باقي المحافظات من النجول إلى محافظات الإقليم العراقية إلا بسمة دخول (فيضة) يدفعون منها من مبالغ الخاص ويمنعونهم من الإقامة في محافظات الإقليم إلا بموافقة أمنية وضريبة تدفع لسلطات الإقليم وعليهم تحديد موافقة الإقامة بين فترة وأخرى ويمنع يدفع وكانهم أجانب

التعليم عن بعد

تحدي الأمية الرقمية والعامل الإقتصادي

وسائل الاتصال، فيمكن تقسيمها إلى ثلاثة فئات في تعاملها مع وسائل الاتصال المتطورة، فهناك الفئة التي تركزت الحيل على الغرب لأبنائها، فالأجهزة الذكية لا تجد مستقراً ومقاماً إلا بين أياديهم، وأحدق عيونهم المسرعة على الشاشات تشرك الأنامل معها بلا كلل ولا ملل ملاحقة ذلك اللاعب وتلك اللعبة حتى بلغ الأمر إلى الأدمان الذي يسيبهم ويجهت الغدائية؛ واللغة الثانية تلك التي تنتهج مع أبنائها أسلوباً خاصاً في التربية، يكمن بفرض قيود ومراقبة شديدة ومستمرة على الأبناء عند استخدامهم العالم الرقمي، وأحياناً يصل إلى حرمانهم كلياً من هذه الأجهزة، واطلق المخصصون على هذا الحرمان بـ"الاقصاء الرقمي والاجتماعي المستحد"، وتعمل العوائل تصرفها هذا بخشيتها من الأثر السلبي لهذه الوسائل (الإيذاء والهوانف والحواشي) التي لا يمكن تداركها بسهولة لاسيما على المراهقين والأطفال بل

حتى على الشباب، فالجميع متفق أن وسائل الاتصال الرقمية أفرزت سلبيات جمة ناتجة من سوء التوظيف والاستخدام ابتداء بالإدمان وتراجع المستوى الدراسي ومروراً بالاستنزاف والجرائم الإلكترونية وانتهاء بتغيير أنماط التفكير والتقاليد والعادات والقيم السائدة، ووقعت هذه الفئة في فخ الأمية الرقمية بجهلها بوسائل التربية الرقمية باعتبارها القواعد المنظمة للعلاقة بين العائتين، الافتراضي والواقعي، المستندة على المهارات وبرامج توعوية كمنهج سلوكن عند التعامل مع وسائل الاتصال الحديثة، كذلك وقعت في فخ الأمية بالاستبعاد عن مواكبة التطور التقني هذا.

وأخيراً اللغة الثالثة من العوائل التي أدركت أن هذه الوسائل أصبحت جزء لا يتجزأ من حياتنا لاستخداماتها الكثيرة في الاتصال والمعرفة، وأن عليها وضع ضوابط تجعل الأبناء

زينب فخري

بغداد

فقط بل حتى المدرسين والمعلمين، فأكثير منهم لا يجيد استخدام (الحاسبية أو اللابتوب أو الهواتف الذكية) بمهارة عالية، ويظهر ذلك جلياً بالارتباك والحيرة التي تصارهم عندما تلجأهم ضرورة من إرسال رسالة عبر الإيميل مثلاً أو تنزيل تطبيق ما؛ لأنهم يعوونهم من وسائل الحرف البعيدة عن مهنتهم التي ترتكز على السبورة والطباشير؛ أما العوائل فألحديث عنها،

الشباب بين مطرقة العمل وسندان البطالة

مصطفى السراي

بغداد

يعتبر الشباب حجر الأساس للدول بسبب كونهم محرك الدولة لما يمتلكونه من طاقات ويعتبر العراق من الدول الشابة إذ ترتفع نسبة الشباب فيه حيث تشكل تقريبا ربع نسبه معدل السكان العام والتي قدرت بحدود (38,124,182) مليون نسمة لعام 2018 وشكل الشباب مايقارب (10,456,309) مليون من معدل السكان العام للفة العمرية من (15- 29) سنة اي بذلك يشكل نسبة 27,43 بالمئة من مجموع معدل السكان للعام نفسه وتعتبر هذه النسبة قوة كامنة معدة للاستخدام والاستفادة منها ولكن في الوقت نفسه تعاني هذه الشريحة من مشاكل عديدة اهمها المشاكل المالية وتوفر سوق العمل ولاسيما الخريجين الجامعين منهم الذي يعانون من أزمة البطالة المقتنة وعدم توفير سوق عمل سواء في القطاع العام أو الخاص وذلك لعدة اسباب منها :

- التهديدات الامنية فمذ عام 2003 والى الان يعاني العراق من المجاميع الارهابية التي هدت واخرقت الامن الداخلي للمبلد واخرها تنظيم داعش الارهابي الذي شكل تهديد امني واقتصادي وفكري للبلا لذا انصب جلى اهتمام الحكومة على تمويل حروب مكافحة الارهاب والتهديدات الامنية التي لم تشجع جلب الاستثمارات الاجنبية لتقليل البطالة

- الانقسامات السياسية والصراع السياسي والمحاصصة الحزبية المهيمنة على التوظيف في القطاع العام.

- عدم تبني سياسة اقتصادية حقيقية وواقعية كخطة عمل للاقتصاد العراقي والاشكاليات في النظام الاقتصادي العراقي الربعي والاعتماد على مورد واحد فقط وهو (النفط) الذي تكون اسعاره متذبذبة وغير ثابتة ومعرض الى خطر النفاذ ممكن.

- الترهل في القطاع الوظيفي العام غير المتكافي وكذلك الزيادة الحاصلة في معدل نمو السكان نتيجة الزواج المبكر والهجرة من الريف الى المدينة.

نتيجة هذه الاسباب وغيرها اصبح الشباب يعانون من شبح البطالة الذي اخذ يتشتر بين اوساط الشباب بشكل كبير جداً حيث قدرت نسبة البطالة في عموم العراق لعام 2018 بـ (14 بالمئة) الا انها تتجاوز مايقارب 30 بالمئة بين الشباب غير المتعلمين والمتعلمين تعليم اولي (ابتدائي،متوسطة،اعدادية) والخريجين الجامعين بشقيهم الدراسات الأولية والدراسات العليا حيث بلغ عدد الخريجين للدراسات الأولية من الجامعات للعام الدراسي (2019/2018) في حين بلغ عدد الخريجين من الدراسات العليا (11039) خريج للعام الدراسي نفسه، يواجه ما يقارب 85 بالمئة من هؤلاء الخريجين فضلا عن الشباب غير المتعلمين والمتعلمين تعلم اولي شبح البطالة المقتنة والسعي للحصول على فرصة عمل تضمن لهم الحياة الكريمة والعيش السليم وامكانية تاسيس أسرة وكذلك تحقيق الغدادة العامة من خلال فرصة العمل هذه سواء في القطاع العام أو الخاص في ظل عجز الحكومات المتعاقبة عن حل هذه الاشكالية التي اخذت تتوسع وتزيد يوماً بعد يوم وخصوصاً تشير الأرقام إلى حوالي (600) الف شاب يدخل سوق العمل سنوياً ومن المفارقة ان توفر الحكومة فرص العمل هذه في حين لم تتجاوز فرص العمل في الموازنة المالية للعام 2019 (50) الف فرصة عمل فقط اي ذلك علي الحكومة توفير مايقارب (550) الف فرصة عمل سنوياً وهي تعيش أزمة اقتصادية ومالية نتيجة تداعيات فايروس كورونا على الاقتصاد العراقي مع تراجع اسعار النفط وعجز الحكومة عن توفير حلول بديلة نتيجة الأوضاع السياسية الداخلية التي يشهدها العراق منذ أحداث احتجاجات تشرين العام الماضي ، ليس هذا فقط فممكن ان يزداد الامر سوءاً وصعوبة في حلول عشر السنوات القادمة التي وفقاً لتقرير وزارة التخطيط العراقي حول امكانية زيادة عدد سكان العراق الى مايقارب (50) مليون نسمة وخلال ذلك يكون لاند توفير مايقارب من (7-5) مليون فرصة عمل في حوالي (700) الف فرصة عمل سنوياً نتيجة الانفجار الاسكاني الحاصل خلال عشرة سنوات ، وعليه لابد للحكومة والجهات المعنية جميعاً المتظافر لوضع حلول سريعة وخطط قريب المدى ومتوسطة لمحاولة حل حزن، من هذه المشكلة الكبيرة التي تهدد كيان الدولة بالكامل والعمل على وضع سياسيات عمل واضحة تستطيع مع خلالها تجاوز الازمة وتبني بعض القرارات والقوانين التي تصب في مصلحة ذلك ومنها:

نمو سكاني

1- محاولة المحافظة على معدل نمو السكان الحالي والحد لاكبر قدر ممكن من النمو السريع وزيادة عدد السكان من خلال تبني بعض القرارات والمشاريع مثل تحديد النسل والحد من الزواج المبكر وتقليل الهجرة من الريف الى المدينة.

2- العمل على تشجيع الاستثمار الخاص وتطوير المشاريع الخاصة للشباب من خلال تقديم التسهيلات المالية والادارية والقانونية.

3- العمل على اعادة تفعيل وتطوير القطاع الخاص العراقي بكل اصنافه مثل الحرف المهنية والاعمال اليدوية وليس فقط الاستثمار الخارجي.

4- تشريع القرارات والقوانين التي تنظم عمل القطاع الخاص ولاسيما المتعلق بالاستثمار الاجنبي وعدد العاملين الاجانب والزرايم والشركات الاجنبية بتشغيل الايدي العاملة العراقية بنسب لا تقل عن 50 بالمئة من عدد عاملها فضلاً عن توفير الاجراء المناسبة والاحتياطات الامنية لجلب المزيد من شركات الاستثمار بما يخدم مصلحة العراق.

5- العمل على التنسيق المشترك ما بين المؤسسات التعليمية كافة ومؤسسات سوق العمل لتوفير مابين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل واحتياجات المجتمع اقتصادياً .

□ باحث في الشأن السياسي